

تقييم بيئة مناخ الاستثمار في الجزائر ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

Algeria Investment Climate Assessment and its role in attracting FDI

أ.بن طراد أسماء*

مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن

خلدون تيارت- الجزائر

asmaa.bentrad@univ-tiaret.dz

ب. عون الله سعاد†

مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن

خلدون تيارت- الجزائر

souad.aounallah@univ-tiaret.dz

ملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلاً، حيث أصبح يعد بديلاً لحل معضلة التنمية الاقتصادية للعديد من دول كونه مصدر من مصادر التمويل الخارجي ويعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية مما ينعكس إيجاباً على الدولة. والجزائر تعتبر من الدول النامية التي بادرت بفتح مجالاتها وأجوائها الاقتصادية واسعة من أجل توليد بيئة استثمارية ملائمة تستقطب المستثمرين الأجانب ورؤوس أموالهم في قطاعات مختلفة بهدف تأهيل الاقتصاد الوطني، لكن رغم ما قامت به الجزائر من سياسات إصلاحية والمزايا المتعددة والحوافز متنوعة، إلا أن الدراسة خلصت إلى أثر واضح للمناخ للاستثمار في الجزائر لتدفق الاستثمار الأجنبي الذي يعتبر ضعيف وليس في مستوى الامكانيات التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، سهولة الأعمال، حرية الاقتصادية، الجزائر.

تصنيف JEL: E22، F21.

Abstract :

Foreign direct investment is one of the most favoured types of investment. It has become an alternative to resolving the problem of the economic development of many countries, as it is a source of external financing and increases the use of domestic resources, which has a positive impact on the country.

Algeria is a developing country That have opened up their airspace, The economy is broad for generating a favourable investment environment for investors Foreigners and their capital in sectors Different to rehabilitate the national economy. Despite Algeria's efforts to Reform policies, multiple benefits, and various incentives, but the study concluded To a clear trail of investment climate in the Algeria for the flow of foreign investment that Is considered weak and is not at a level The potential of the Algerian economy

Keywords: foreign direct investment; investment climate; ease of doing business; freedom; Algeria.

Jel Classification Codes: E22, F21.

* بن طراد أسماء، أستاذ محاضر جامعة تيارت.

† عون الله سعاد، أستاذ محاضر جامعة تيارت.

1. مقدمة:

أصبح العالم ساحة مفتوحة للمنافسة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لما يقدمه من رؤوس أموال استثمارية باعتباره محرك للتنمية الاقتصادية مصحوبا بفنون ومهارات متعددة، لهذا تزايد عدد الدول التي بدأت تراجع سياساتها الاقتصادية التي تساهم في خلق بيئة محفزة للاستثمار المحلي والأجنبي من أجل تحقيق الاندماج التدريجي مع الاقتصاد العالمي.

وفي السياق ذاته بادرت الجزائر باعتبارها دولة نامية إلى زيادة قدرتها على تحقيق تنميتها الاقتصادية بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر، فمند استقلالها والحكومة الجزائرية تسعى إلى توفير مناخ الاستثمار وتفعيل العملية الاستثمارية بتوفير كل الظروف التي تساعد على استقطابه الاستثمارات المحلية والأجنبية حيث قامت بالعديد من الإصلاحات في المجال الاقتصادي والسياسي وكذا إحداث عدة تغييرات على النصوص القانونية، وعقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تهدف من خلالها إلى انعاش الاقتصاد الوطني وإعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي لتفعيل القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية بالشراكة مع القطاع الخاص في قطاعات خارج قطاع المحروقات كالصناعة والزراعة والخدمات والسياحة... الخ، لتنويع مصادر الدخل ورفع من تنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى العالمي، إلا أنها لم تثمر بالنتائج المرجوة في جذبه إلى قطاعات خارج قطاع المحروقات بسبب مجموعة من العراقيل والنقائص الكبيرة التي يعاني منها مناخ الاستثمار في الجزائر والتي أقرتها مجموعة تقارير دولية بينت فيها بعدم حضور حقيقي للجزائر في جذب تلك الاستثمار.

ومن هذا المنطلق تبرز لنا أهمية البحث في إلقاء الضوء على بيئة مناخ الاستثمار في الجزائر ومدى قدرتها في عملية جذب تدفق معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن أجل ذلك تكمن اشكالية البحث في معرفة مدى قُدرت الجزائر في توفير بيئة استثمارية ملائمة لتحفيز وجذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اقتصادها ؟.

وللإجابة عن الاشكالية اعتمدنا على المنهج التحليلي والذي تضمن ثلاثة محاور التالية:

1. الجوانب الأساسية لخلق مناخ استثماري مناسب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2. تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

3. تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر على ضوء التقارير الدولية للاستثمار.

المنهج الدراسة: بغية الوصف الدقيق لظاهرة المناخ الاستثمار في الجزائر ومن أجل تحليلها وتضمينها، تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مدى ملائمتها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفق مؤشرات الدولية.

حدود الدراسة: بالنسبة للحدود المكانية ارتكزت الدراسة على الدولة الجزائرية، كما استعانت بالنسبة للحدود الزمنية استعراض بيئتها ومدى قدرتها على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للفترة 2002-2017.

2. الجوانب الأساسية لخلق مناخ استثماري مناسب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2.1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

أدخل يعرف على أنه دخول المستثمرين مباشرة بإمكاناتهم المالية والفنية فضلا عن الادارة ومهارات التسويق والترويج تجاريا (كاظم سعد عبد الرضا، أفريل 2006، صفحة 126)، ويرى الصندوق النقد الدولي: بأنه "الاستثمار ينجم عن ملكية وإدارة الشخص 10% أو أكثر من رأس مال المشروع"؛ كما عرفته منظمة التجارة العالمية بأنه "قيام مستثمر في بلد ما بامتلاك أصول او موجودات في بلد آخر المستقبل للاستثمار مع وجود آلية في ادارة ذلك الاصل (كريم عيسى حسان، 2016، صفحة 182)؛ أما المشرع الجزائري فعرفه بالاستثمار الذي يعمل على توسيع قدرات الانتاج بالرفع من الانتاجية وزيادة رقم الاعمال،

فهو كل نشاط مرتبط بتوسع المؤسسة بمختلف الطرق من خلال طاقات انتاجية منشئة للسلع والخدمات خاصة بمنح الحوافز التشجيعية (الأمر رقم 03/01، 2001). كما نجد الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الجزائر قد وسعت من مفهوم الاستثمار، ليشمل كل الحقوق المرتبطة بالنشاط الاقتصادي (المادة 06، 1995، صفحة 24).

2.2. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر: يرتبط القرار الاستثماري للشركات الدولية بمجموعة من الدوافع أهمها (فلاح خلف علي، 2015، صفحة 97):

- دوافع الموارد: ويهتم بالاستفادة من الثروات الطبيعية والمواد الخام والقوى العاملة، والبنية التحتية؛
- دوافع السوق: يسعى للوصول إلى الأسواق الجديدة أو تحقيق اختراق أكبر للأسواق القائمة وبشكل كل من الوارد ودوافع السوق ما يعرف بمزايا الموقع، التي تجعل موقع البلد المختار أكثر جاذبية؛
- دوافع الكفاءة: ويتمثل في سعي الشركات للاستفادة من مراكز البحوث والتطوير والمهارات والمزايا الاستراتيجية الأخرى التقنية والإنتاجية.

3.2. مناخ الاستثمار:

حسب الهيئة العربية لضمان الاستثمار فإن مناخ الاستثمار يشمل مجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، القانونية والتنظيمية والإدارية التي تسود البلد المستقبل للاستثمار، وتسم في تحديد الكلف والمخاطر وتؤثر على انتاجية الشركات، وتحدد مدى ثقة المستثمر بتوجيه استثماراته إلى بلد معين دون غيره، وهي من يقرر فرص النجاح والفشل وبالتالي فإنها ستحدد حركة واتجاهات تدفقات الاستثمار (فلاح خلف علي، قياس وتحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق (1998-2013)، 2015، صفحة 98). ومن المعايير التي ينبغي توفرها لخلق محيط مثالي للاستثمار نجد معايير Jegatheson والتي تشمل أكبر درجة الاستقرار السياسي وسياسات حكومية متناسقة، اضافة إلى صلابة الاقتصاد والنظام المالي المصرفي وكذا توافر اليد العاملة ومستوى معيشي مناسب والمواقف العامة اتجاه المستثمر الأجنبي، بالاضافة إلى وجود بنى تحتية متطورة ومحيط أعمال محلي وإدارة عمومية موافين اضافة إلى استقرار البيئة القانونية والتنظيمية. وبالتالي كل هذه العوامل مجمعة بالغة التأثير على التكاليف والمخاطر كما تحدد طبيعة العوائق المفروضة على المنافسة، فغالبية الشركات الدولية تولي أهمية كبيرة لهذه العوامل عند دراستها لحجم المخاطر المترتبة على الاستثمار.

وبالتالي على ما تقدم يمكن القول أن مناخ الاستثمار، مفهوم مركب ينطوي على عدد من الابعاد الاقتصادية والسياسية والقانونية، إلى جانب السياسات والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتلعب العوامل الاقتصادية دورا محوريا في تشكيل مناخ الاستثمار.

4.2. التخطيط الجيد لتحسين مناخ الاستثمار: يتم وضع خطط واستراتيجيات لتحسين مختلف العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار بمشاركة مختلف الجهات ذات الصلة وعلى مختلف المحاور المؤسسية والتشريعية والإجرائية والاقتصادية والاجتماعية ولاسيما ضمان تأهيل وتطوير عناصر الانتاج الرئيسية لجذب الاستثمارات أهمها ما يلي (راضية، و القادر،، 2018، صفحة 4):

- انشاء وتوسعة المدن الصناعية والتكنولوجية والمناطق الحرة وتوفير الاراضي المرفقة اللازمة لإنشاء المشروعات وضمان توصيل الخدمات المتنوعة لها وربطها بوسائل الاتصال والنقل المتنوعة؛

- إعادة تخطيط وهيكلة الموارد البشرية وتعزيز انتاجها ومهارتها من خلال اعادة هيكلة النظام التعليمي والتدريبي بالتركيز على الكفاءة والتعليم الفني وتنمية القدرات البحثية والإبداع وكسب المهارات وذلك لمواجهة تحديات توافر العمالة المدربة وتدني الانتاجية؛
- تطوير للبحث العلمي ومواكبة المستجدات التكنولوجية والابتكارات العالمية وربطها بالإنتاج المحلي في مختلف المجالات؛
- تسهيل اجراءات تمويل المشروعات من البنوك وأسواق المال المحلية او عبر مؤسسات التمويل الخاصة؛
- دعم وتأهيل اجيال جديدة من صغار المستثمرين وتشجيعهم بالتدريب والتأهيل على التوسع والدخول في شراكات المحلية ودولية استثمارية في مختلف المجالات.

5.2. تحليل طبيعة مناخ الاستثمار في الجزائر:

قطعت الجزائر أشواطاً هامة في تهيئة مناخها الاستثماري بالشكل الذي يجعل منه مناخاً محفزاً لاستقطاب لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية، فنظراً إلى ما تمتلكه من ثروات الطبيعية هامة وبني أساسية جيدة المستوى، لديها مقومات أخرى لا تقل أهمية منها الحجم المعتبر للسوق، يقارب عدد سكان الجزائر 42.2 مليون نسمة في أول جانفي 2018. و وفقاً لمنظمة العمل الدولية نجد مؤشرات اليد العاملة في الجزائر عرفت تطوراً ملحوظاً ليعرف معدل مشاركة القوة العاملة سنة 2016 حوالي 12.1 مليون نسمة (الوكالة الوطنية، 2022)، التي من شأنها أن تلعب دور هاماً في تنشيط مناخ استثماري مناسب؛ حرصت الجزائر من خلال برامج الانعاش الاقتصادي على تعزيز وتطوير البنية التحتية باعتبارها المحفز الأساسي لمناخ الاستثمار. أما فيما يخص فعالية الإصلاحات الاقتصادية في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري، نجد أن المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري لا زالت تحت أثر صدمة أسعار المحروقات محدودة على النمو حتى الآن حيث نجد أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بلغ نسبة 2% ليعرف كل من مؤشر السياسة التوازن الخارجي ومؤشر السياسة المالية نسب سلبية على التوالي -12.6% و-9%، ومؤشر السياسة النقدية نسبة 5.6% وبتغير -0.2% سنة 2017، كما قدر الإنفاق الحكومي بنسبة 42.5% من إجمالي الناتج (GDP)، وبلغ متوسط العجز في الميزانية 11.4% من الناتج المحلي الإجمالي، لتبلغ القيمة الإجمالية للصادرات والواردات والدين العام 58% و20.4% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي.

كما عملت الدولة على تشجيع وتحفيز الاستثمار باتخاذ العديد من القرارات وتعديل العديد من القوانين باصدار قانون جديد 09/16 المتعلق تطوير الاستثمار المعدل والمتمم لقانون 03/01 المتعلق بترقية الاستثمار وأهم ما جاء به: ترتيب الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الوطنيين والأجانب حسب أهمية قطاع النشاط، إلغاء التصريح بالاستثمار وطلب الامتيازات واستبدالها بوثيقة وحيدة، إقرار اختصاص القضاء الوطني في حل النزاعات بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية كأصل عام، والاستثناء هو اللجوء إلى التحكيم، الإبقاء على شرط الثبات التشريعي، إلا إذا طلب المستثمر الأجنبي صراحة الاستفادة من الآثار الناتجة عن مراجعة أو إلغاء القانون المتعلق بالاستثمار مستقبلاً، مبدأ التعويض العادل، الإبقاء على حق الشفاعة في الاستثمارات الوطنية والأجنبية (سي فضيل و معمر، 2017، صفحة 12). كما قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية لحماية المستثمرين، المتعلقة بالضمانات والتحكيم الدولي، تم من خلالها التوقيع على 48 اتفاقية ثنائية والمتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، اضافة إلى توقيع على 65 اتفاقية ثنائية للإزدواج الضريبي.

3. تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

1.3. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر:

بالرغم ماتملكه الجزائر من مؤهلات ومزايا طبيعية بمساحة قدرها 2.381.741 كلم، على طول ساحلي يبلغ 1200 كلم، خطت الجزائر خطوة مهمة من أجل تحسين بيئتها الاستثمارية بتنفيذ مختلف الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية ذات علاقة بتطوير وترقية الاستثمار الهادف إلى تهيئة مناخ الاستثمار وتكييفها مع الاقتصاديات العالمية، وكذا إنشاء هيئات خاصة باستقبال وتوجيهه، وتقليص بعض العوائق التي كانت تقف في وجه المستثمرين هذا ما أدى إلى جذب نسبة معتبرة منذ بداية سنة 2000، لكن بالرغم من ذلك لم تصل إلى طموحاتها حيث لا تزال معظم هذه الاستثمارات في مجال المحروقات، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2017 الوحدة: مليون دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
IDE	40	80	30	0.0	0.01	0.01	270	260	606.6	292
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
IDE	280	1113.1	1065	638	882	1145	1888	1743	2632	2754
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
IDE	2310	2580	1499	1684	1507	584-	1635	1203	-	-

<http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>

حققت الجزائر مستويات مقبولة من التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر وصلت إلى 80 مليون دولار في بداية التسعينيات نتيجة فتح المجال أمام الخواص، لكن نلاحظ الغياب شبه الكامل للاستثمار الأجنبي خلال الفترة في بداية التسعينيات ليصل إلى 0.01 مليون دولار سنة 1995 بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي نتيجة تفاقم أزمة الديون الخارجية وما تبعها من تنفيذ الشروط الصارمة للتعديل الهيكلي التي وضعتها المؤسسات الدولية، لتعرف الفترة تحقيق أرقام مقبولة تراوحت قيمتها وصلت إلى ما يقارب عتبة المليار سنة 2001 بسبب صدور قانون 03/01 وما طوى عليه من حوافز وامتيازات للمستثمرين وإلى التدفقات المحققة من قطاع الاتصال وما حققته من رواج من خلال حصول الشركة المصرية أوراسيكوم على الترخيص في مجال قطاع الهاتف النقال، إضافة إلى خصوصية شركة الصناعات الحديدية بالحجار لفائدة شركة إسبات الهندية.

إلا أنه خلال السنوات عشرة الأخيرة حققت مبالغ متذبذبة بلغت أكبر تدفق إلى غاية اليوم سنة 2009 بمبلغ 2754 مليون دولار رغم الأزمة المالية، لتعرف تراجعاً كبيراً من سنة إلى أخرى وتسجل بذلك قيمة سالبة لها بقيمة 587- سنة 2015 نتيجة فرض الاجباري بتطبيق القاعدة 51/49 التي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب، إضافة إلى انكماش الحاصل في انتاج المحروقات والانهيار الكبير لأسعار النفط في السوق الدولية من 111 دولار سنة 2012 إلى أقل 100 دولار سنة 2014 ليصل إلى حدود 40 دولار سنة 2015 ومع غياب البدائل خارج المحروقات جعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعزف على الاستثمار في الجزائر، لتعرف بعد ذلك انتعاشاً وصل إلى 1.5 مليون دولار سنة 2016، وهذا راجع جزئياً إلى السياسات الاستثمارية والتحسين الذي عرفه الانتاج النفطي، إضافة إلى وضع قانون جديد حول الاستثمار وفر التحفيزات الجبائية والمنشأة الضرورية للمشاريع الاستثمارية.

أما مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة عرفت تزايدا ملحوظا منذ سنة 2000 أين كان يقدر بـ3.3 مليون دولار ليرتفع سنة 2008 إلى مستوى 14.4 مليون دولار متزامنا مع الارتفاع غير المسبوق للتدفقات الواردة بنسبة مهمة من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 8.5%، ليستمر هذا المخزون في التزايد ليرتفع إلى مستوى 25.2 مليون دولار سنة 2013 مقابل 23.6 مليون دولار سنة 2012 وبنسبة تغير قدرت بـ7.2%، ويبلغ أعلى مستوى له سنة 2017 بمبلغ 29.053 مليار دولار مقابل 19.54 مليار دولار سنة 2010. ويفسر هذا الارتفاع بالجهود المبذولة للحكومة من خلال تطوير نظامها الوطني المتعلق بالاستثمار.

الشكل 1: تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

خلال الفترة 2012-2017. مليون دولار



المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2018، ص:60.

2.3. تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب التوزيع القطاعي والجغرافي:

تشير احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في قطاعات معينة محدودة تقارب 63235 مشروع وتم من خلالها استحداث ما تقارب 1231594 منصب شغل خلال الفترة الممتدة بين 2002-2017، وقد قدر التحسن الكبير في هذا المجال من حيث ارتفاع المشاريع المصروح بها من 483 مشروع بمبلغ اجمالي بلغ بـ98276 مليون دج سنة 2002 إلى مستوى 5057 مشروع بمبلغ 1839045 مليون دج، قدر منها 116 مشروع اجنبي وبتكلفة اجمالية قدرت بـ1905 مليار دج سنة 2017، وإذا ما تم مقارنه هذه الأخيرة بسنة 2016 فإن قيمة الاستثمارات سجلت ارتفاعا بنسبة 4% + 66.162 مليون دج في حين انخفض عدد المشاريع بنسبة 29% (-2.128)، حيث عرف توزيع هذه المشاريع جغرافيا على مختلف دول العالم، تصدرها بلدان أوروبا بحوالي 472 مشروع وبتكلفة قدرها 1148208 مليون دج، يلها دول الاتحاد الاوروبي بـ332 مشروع، بالاضافة إلى الدول العربية بثاني قيمة تمويلية قدرت بـ1057257 مليون دج، دول آسيوية أمريكية وأفريقية، وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات والتي كانت مساهماتها بـ28 مشروع وبتكلفة قدرت 33160 مليون دج. والشكل التالي يوضح عدد المشاريع المصروح بها خلال الفترة 2002-2017 كما يلي:

جدول 2: تطور المشاريع الاستثمارية المصروفة خلال الفترة 2002-2016.

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة مليون دج	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62952	99	10584134	838	1018887	90
الاستثمار الاجنبي	822	1	2216699	17	119525	10
المجموع	63804	100	12800834	100	1138412	100
الجدول رقم 03: تطور المشاريع الاستثمارية المصروفة سنة 2017						

91.3	153093	85.7	1633545	97.7	4941	الاستثمار المحلي
8.7	14525	14.32	271663	2.3	116	الاستثمار الاجنبي
100	1231594	100	1905207	100	5057	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

يبين الجدول ارتفاع مقبول في عدد المشاريع المستثمرة مقارنة بما تتوفر عليه الجزائر من فرص الاستثمار إذ هو من المؤشرات الدالة على الانفتاح الاقتصادي وتمكين القطاع الخاص في التنمية المحلية والوطنية المستدامة، أين بينت النتائج خلال الفترة من 2002-2016 على ترجيح الكفة لصالح الاستثمارات المحلية بنسبة 99% مشروع واستحداث ما نسبته 90% منصب شغل على حساب الاستثمار الأجنبي استحدث ما نسبته 1% من عدد المشاريع، وتم وتشغيل ما نسبته 10%. وهي الفترة التي حكمها قانون الاستثمار السابق المتعلق بالأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار. بينما أسفرت حصيلة الاستثمارات لسنة 2017، التي دخل فيها قانون الاستثمار الجديد القانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار حيز التنفيذ عن: نتائج نوعية للاستثمارات المسجلة التي توضحها: طبيعة الأنشطة المعلنة، قيمة الاستثمارات، وهيمنة المشاريع المنشأة حديثا؛ أين بين هيمنة القطاع الصناعي بنسبة 70.50 %، والمساهمة الكبيرة للاستثمارات التي تشارك الأجانب، والتي يتم استقطابها بشكل رئيسي في الصناعة، إضافة إلى انتعاش بعض القطاعات الحيوية خارج قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الوطني لاسيما السياحة والصحة حيث يبرز فيها تصاعد الاستثمارات. كل هذا يؤكد تجدد جاذبية الوجهة الجزائرية ويبشر بأفاق واعدة فيما يتعلق باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفضل الميزات النسبية والإمكانيات والفرص الاستثمارية الهائلة التي تتمتع بها الجزائر، ونبين توزيعها القطاعي في الشكل الموالي:

جدول 4: توزيع الاستثمارات الأجنبية المنجزة حسب القطاعات

في الجزائر للفترة 2002-2017.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.75	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.12
المجموع	901	100	2519831	100	133583	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتوزع على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، وبحسب إحصائيات انجاز المشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة الممتدة بين 2002-2017، يأتي اختيار المستثمرين الأجانب عموما على القطاع الصناعي أولا بـ 558 مشروع من مجموع عدد المشاريع، و 81.37% من إجمالي قيمة التمويل، و 60.95% حسب مناصب الشغل المستحدثة مقارنة مع مجموع قطاعات النشاط نظرا لاحتوائه

على قطاع المحروقات التي تعد أهم مجالات الاستثمارات الأجنبية بالجزائر الذي ظل الاهتمام الوحيد بالنسبة للمستثمرين الأجانب بفعل اعتماد قوانين التي كرست انفتاح القطاع على الأجانب وإنهاء احتكار الدولة للقطاع (دليل الاستثمار، 2006، صفحة 44)، هذه الخطوة أعطت دفعة حقيقية للشراكة بين الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك وشركات أجنبية التي تعمل في نشاطات الاستكشاف والاستغلال على أساس تقاسم الإنتاج حيث أن الشراكة لا تتوقف عند هذا الحد، إنما تمتد إلى خلق شركات مختلطة في مجال الخدمات، الصيانة، والهندسة، بالإضافة إلى صناعات أخرى حيوية التي عرفت سوق تنافسية قوية للشركات الأجنبية في الجزائر (Benachenhou, 2006, p. 76) كالمناجم والمحاجر، و قطاع السيارات والمنسوجات. كما تواجد قطاع البناء والأشغال العمومية والهيدروليك في المرتبة الثانية بـ 142 مشروع بقيمة 82593 مليون دج، وقد سيطرت الشركات الصينية والتركية والمصرية واليابانية عليه، ويعزى هذا التطور المهم في حجم الاستثمارات الأجنبية إلى برنامج دعم النمو الاقتصادي، حيث أن السلطات العمومية فتحت الباب واسعا للاستثمار الأجنبي بعد أن كان حكرا على الشركات الوطنية. يليه قطاع الخدمات الذي عرف رواجاً في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة بـ 136 مشروع أي ما يعادل 15.09% من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية، بعدما كان يحتل المركز السابع من حيث التدفق في 2003.

بينما توزعت عدد المشاريع قطاع النقل بنسبة 2.89% من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحو الجزائر نظرا لاحتكار المستثمر الخاص المحلي لهذا لقطاع، كما تبقى مساهمة القطاع السياحة جد ضئيلة في التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي لا تمثل سوى نسبة 2.11% بمجموع 19 مشاريع، لذا تسعى الجزائر للرفع من قدرات القطاع السياحي بتشجيع الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال من خلال مخطط التهيئة السياحية في أفق 2030.

أما باقي القطاعات الأقل تقسيماً أو الأقل استثماراً من طرف المستثمرين الأجانب هي قطاعات الفلاحة والصحة يمكن عد المشاريع فيها بالوحدة، ورغم الإمكانيات الزراعية الضخمة التي تتوفر عليها الجزائر إلا أن القطاع الزراعي عانى كثيراً من التهميش، حيث لم يحقق هذا الأخير إلا 13 مشروع من مجموع 901 مشروع استثماري أجنبي بنسبة 1.44%، وذلك لغياب التحفيز المتعلقة بالمردودية خاصة، ومشكل العقار وملكية الأراضي، وهو ما جعل السلطات العمومية تعد قانوناً جديداً للاستثمار في القطاع الفلاحي سيمنح المستثمرين كثيراً من الضمانات والإميازات، بالإضافة إلى الاستثمار المحتشم في قطاع الصحة بـ 6 مشاريع فقط وبنسبة لا تتعدى 0.67% من إجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، حيث حاولت السلطات العمومية تدارك الأمر خلال سنة 2009 بفتحها الباب واسعا أمام الاستثمار في هذا المجال من خلال المخطط التوجيهي للصحة العمومية 2009-2025.

4. تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر على ضوء التقارير الدولية للاستثمار.

4.1. مؤشر التنافسية العالمي:

يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ويعد أداة مهمة في توجيه السياسات الاقتصادية وقرارات الاستثمار وتأثيرها في الأوضاع التنافسية العالمية وأداة لتفحص نقاط القوة ومواطن الضعف في بيئة أداء الأعمال.

لقد أوضح تقرير التنافسية العالمي لعام 2017-2018 أن تنافسية الاقتصاد الجزائري عرفت تقدماً لتصل إلى المرتبة 36 عالمياً من بين 137 دولة ويرجع مؤشر التنافسية العالمي تحسن الأداء الجزائري في تحسن بعض المعايير التي لها علاقة مباشرة بمناخ الاستثمار ونشاطات المستثمرين، وتعتبر المؤشرات الفرعية للتنافسية العالمية خير دليل على ذلك، فقد صنفت الجزائر من أصل 137 دولة سنة 2018 في الرتبة 70 من حيث مجموعة المتطلبات الأساسية برصيد 7.58 نقطة، ومن حيث مجموعة معززات الكفاءة عرفت المرتبة 77 برصيد 4.05 نقطة، أما من حيث مجموعة الابتكار والتطوير تقدم ترتيبها كان في 71 و برصيد 3.60 (The Global Competitiveness, 2018, p. 327).

4.2. وضعية مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يشمل هذا المؤشر 10 مؤشرات فرعية توضح مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية للدولة محل الدراسة. ومن خلال تفحص بيانات المتعلقة مناخ الأعمال في الجزائر من مناخ الأعمال لسنة 2018، تبين أن بيئة الأعمال في الجزائر مازالت تشكل وجهة صعبة بالنسبة للمستثمرين وذلك بالنظر إلى العديد من التشوهات التي تشوبه والمتمثلة في الإجراءات المعقدة وكذا الطابع المركزي المميز لاتخاذ القرارات حتى البسيطة منها والمتعلقة بالوثائق اللازمة لبدء المشروع، إضافة إلى التعسف الإداري والبيروقراطية وكذا ضعف أداء بعض الهيئات والمنظمات ذات الصلة بالاستثمار. وهذا ما تبينه وضع الجزائر في هذا المؤشر خلال الفترة من 2009 إلى 2018 نجد تواصل تراجعها إلى المرتبة 156 من سنة 2017 من أصل 183 دولة، لتصل إلى المرتبة 166 من أصل 190 دولة سنة 2018، حيث خسرت 10 مراتب في سنة واحدة فقط بعدما كانت تحتل المرتبة 143 سنة 2011 والمرتبة 132 سنة 2009، كما يوضحه الجدول الموالي، وقدرت لها المرتبة 37 من أصل 51 دولة أفريقية وبالتالي تعتبر الجزائر من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هذه المرحلة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة.

جدول 5: وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2018.

2018	2017	2016	2015	2014	2012	2011	2010	2009	مكونات المؤشر الفرعية /السنوات
166	156	163	154	153	148	143	136	132	الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال
145	142	145	141	164	153	150	148	141	تأسيس الكيان القانوني للمشروع
146	77	122	127	147	118	113	110	112	استخراج تراخيص البناء
-	-	-	-	-	-	122	122	118	توظيف العمالة
120	118	130	147	148	164	-	-	-	الحصول على الكهرباء
163	162	163	157	176	167	165	160	162	تسجيل ملكية الأصل العقاري
177	175	174	171	130	150	138	135	131	الحصول على الائتمان
181	178	176	131	129	127	124	122	118	التجارة عبر الحدود الدولية
170	173	174	132	98	79	74	73	70	حماية المستثمر
157	155	169	176	174	164	168	168	166	سداد الضرائب
103	102	106	120	129	122	127	123	126	تنفيذ العقود التجارية
71	74	73	97	60	59	51	51	49	تصفية وإغلاق المشروع

Source: Doing Business, Washington, DC: The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017-2018.

من خلال استقراءنا للبيانات الواردة في الجدول يتضح ان وضعية الجزائر متأخرة في كل المؤشرات بالنظر إلى عوامل عديدة؛ حيث جاءت الجزائر في المرتبة 145 فيما يخص مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع؛ حيث تتطلب المرحلة 12 إجراء إلزاميا بمعدل 20 يوما لكل مرحلة. أما فيما يخص الحصول على رخص البناء، فإن الأمر يتطلب 19 وثيقة وإجراء، لذلك صنفت الجزائر في المرتبة 146، من جانب آخر صنف التقرير الجزائر في المرتبة 163 في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في المرتبة 177 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم لياونة القوانين في هذا المجال، مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوأ البلدان في هذا المؤشر. كما يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم، رغم إقدام الجزائر على تخفيض الضغط الجبائي، ولاحظ التقرير عدم تحسن في عمليات الجمركة، وتمتع المستثمر بحماية أفضل في المرتبة 170، حيث قدرت درجة حماية المستثمر 33.33، وقدرت درجة الحصول على ائتمان 2.9%، الأمر الذي جعل الترتيب الجزائري متأخرا، فقد حلت الجزائر في المرتبة 157 في مجال الضرائب والرسوم و181 في مجال التجارة الخارجية و103 فيما يخص تنفيذ العقود، فيما كانت أفضل ترتيب حصلت عليه الجزائر هو 71 ويتعلق بإنهاء المشروع الاستثماري الذي يتم بسرعة وفي وقت قصير، رغم أن مرحلة التصفية تأخذ بعدها وقتا طويلا جدا وتمتد لسنوات عدة (Economy Profile of Algeria Doing Business، 2019، صفحة 143).

و إجمالاً نلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظا، وهو ما تعكسه المعطيات السابقة لكن رغم هذا تبقى بعض المؤشرات إيجابية لبلد مثل الجزائر حيث نجد أنها في مؤشري إغلاق الشركات وحماية الاستثمارات تعتبر مقبولة مقارنة بعدد الدول الموجودة.

4.3. وضع الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية:

يستند حساب هذا المؤشر على قياس درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد ومدى تأثير ذلك على الحرية الاقتصادية للأفراد والمجتمع، ومن أجل قياس ذلك تم اعتماد على 10 عوامل تشمل: السياسة التجارية (معدل التعريف الجمركية وحوافز غير الحكومية)، وضعية الادارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات)، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، اضافة إلى السياسة النقدية، الاستثمار الأجنبي ووضع القطاع المالي والتمويل المصرفي، ومستوى الأجور والأسعار وحقوق الملكية الفردية، وكذا التشريعات والإجراءات الادارية والبيروقراطية، وأنشطة السوق السوداء.

جدول 6: وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2010-2018.

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ترتيب / إجمالي الدول	105/179	132/179	140/179	145/179	146/186	157/178	184/178	172/186	172/176
الترتيب بين الدول العربية	13	14	15	14	14	13	12	13	14
التنقيط المؤشر	56.9	52.9	51.0	49.6	50.8	48.9	50.1	44.7	46.5

Source: index of economic freedom : <https://www.heritage.org/index/country/algeria>

من خلال الجدول تبين أن الجزائر احتلت مراكز جد متأخرة في تصنيف حول مستويات الحرية الاقتصادية ومؤشرات قياسها في العالم، حيث تركزت في خانة البلدان غير الحرة على الإطلاق على الصعيد الاقتصادي، بعدما جاءت في المرتبة 172 عالميا من أصل 186 دولة، والمرتبة الأخيرة 14 في منطقة العربية سنة 2018 أين بلغت درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر 44.7 ، مما يجعل تصنيف في خانة البلدان غير الحرة على الإطلاق على الصعيد اقتصادي. حيث تحصلت على المتوسط على المستوى العالمي قدر بـ 61.1، وعلى المستوى الاقليمي قدر بـ 61.5.

فمن خلال الاحصائيات مؤشر الحرية الاقتصادية بين التقرير جملة من المؤشرات التي أبقت اقتصاد الجزائر مغلقا ومناخ أعماله معقدا مما أدى إلى تصنيفه في المراتب الأخيرة على المستوى العالمي والإقليمي، فعلى غرار حجم دور الحكومة وسيطرتها على الاقتصاد وحجم الرسوم والضرائب على المؤسسات، وعدم احرازها تقدما كبيرا في تحسين الإدارة المالية، وتقييد الواردات والمشاركة الأجنبية في اقتصادها هذه السياسات وغيرها من نقاط الضعف المؤسسية، إضافة إلى مؤشر القوانين الاقتصادية والتجارية وتأمين الملكية الفكرية وحرية الاستثمار التي لم تقابلها تحسينات أكثر تواضعا في حرية العمل، والفعالية القضائية، والحرية النقدية، والوصول إلى التمويل، فضلا عن مؤشر حرية التجارة الخارجية، وضبط القروض والعمل والأعمال، إلى جانب عدم اليقين السياسي المستمر، وكذا الاستمرار في تقويض آفاق التنمية الاقتصادية المستدامة طويلة الأجل (index, 2018).

4.4. مؤشر الشفافية:

يشمل هذا المؤشر مجموعة من مصادر من المعلومات والمسوحات المعتمدة في تحديد مدى تفشي الفساد في أي دولة ومدى درجة تأثر مناخ الاستثمار بها، ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في دولة محل الاستثمار بها أين تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة الفساد عالية، و10 الذي يعني درجة شفافية عالية. وحسب التقارير منظمة الشفافية الدولية تبين أن الجزائر تم ادراجها ضمن الدول الأخيرة في ضمان الشفافية والحد من الفساد حيث بين تقرير البنك الدولي لسنة 2017 موقعها في المرتبة 112 من بين 180 دولة.

جدول 7: وضع الجزائر في مؤشر الشفافية للفترة 2010-2017.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الدول المدرجة بالمؤشر	180	180	176	177	175	168	176	180
ترتيب الجزائر	105	112	105	94	100	88	108	112
التنقيط	2.9	2.9	3.4	3.6	3.6	3.6	3.4	3.3

Source : Transpaency International : www.transparency.org/index

4.5. مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار:

يتمثل هذا المؤشر في تحديد مدى جاذبية الاستثمارات، وكذا تحديد ما إذا كان أداء الدولة جيد أو متوسط أو منخفض وذلك حسب النقاط المحسوبة له، حيث يتكون من 3 مجموعات أساسية تشمل: مجموعة المتطلبات الرئيسية، ومجموعة العوامل الكامنة، ومجموعة العوامل الخارجية. يندرج فيها 11 مؤشرات فرعية والتي تتفرع بدورها إلى 57 متغير كمي يقس من خلال قدرة الدول في جذب الاستثمار الاجنبي. والجدول التالي يوضح مدى اسقاط جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال مكونات هذا المؤشر على المستوى العالمي كما يلي:

جدول 8: وضع الجزائر في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار 2013-2018.

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشر العام للجاذبية	24.1	32.5	33.9	34.2	35	34
الترتيب العالمي	82	85	87	87	87	86
الأداء في مجموعة المتطلبات الأساسية	41.6	46.6	45.8	45.1	47	46

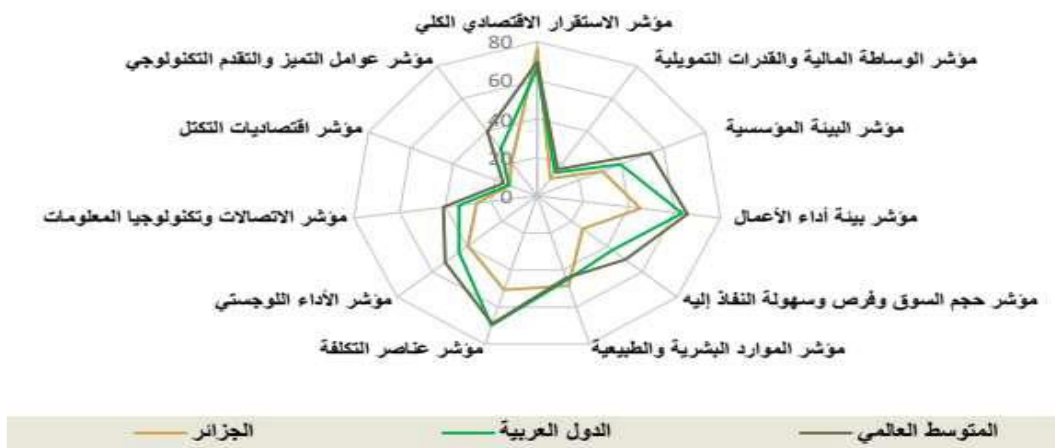
تقييم بيئة مناخ الاستثمار في الجزائر ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

الأداء في مجموعة المتطلبات الكامنة	35.9	37.5	37.7	38.3	42	38
الأداء في مجموعة العوامل الخارجية الايجابية	6	15	18.6	19.4	18	18

المصدر: تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات للسنوات، 2014-2015-2016-2017-2018.

من خلال الجدول يتبين أن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في الجزائر يتراجع من سنة إلى أخرى أين احتلت المرتبة 82 سنة 2013 لتصل إلى 87 سنة 2018 وبقيمة 24.1 نقطة إلى 35 نقطة من المئة على التوالي، فهي أقل من المتوسط هذا ما يبين أن أداء المكونات الثلاثة المكونة لمؤشر الجاذبية كانت ضعيفة الأداء خاصة المجموعة الثالثة المكونة للعوامل الخارجية الايجابية نجدها عند أداء من 6 إلى 18 نقطة خلال فترة الدراسة خاصة إذا ما تم مقارنتها بالمتوسط العالمي المقدر بـ 33 نقطة، أما الأداء في مجموعات المتطلبات الأساسية ومجموعة الكامنة الأكثر أهمية لقياس قدرة الاقتصاد لجذب الاستثمار الأجنبي، كانت نوعا ما أفضل من سابقتها ولكن أقل من المتوسط وبقيمة متذبذبة في السنوات. هذا ما يدل على أن الجزائر ما زال ينقصها تسيير جيد لعدة جوانب لتكون أكثر جاذبية للاستثمار لتصل على المستوى المطلوب سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي.

الشكل 02: أداء مؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في الجزائر.



المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2018، ص:60.

4.5. مؤشر التنافسية العربية:

ما تزال قيمة مؤشر التنافسية العربية لدى الدولة الجزائرية أقل بكثير من قيمته المتوسطة لدى دول المقارنة؛ الأمر الذي يعكس انخفاض القدرة التنافسية لبيئة الأعمال في الجزائر وتردي مناخها الاستثماري. وتتركز الفجوة الرئيسية أساسا في تدهور البنية التحتية وارتفاع تكلفة القيام بالأعمال في الجزائر، إضافة إلى ضعف الأداء المؤسسي والحوكمة الذي يرجع أساسا إلى معاناة هذه الدولة من البيروقراطية والفساد، إضافة إلى طول الإجراءات الإدارية اللازمة لإنجاز أنشطة الأعمال (بن بوزيان و خورافي، 2014، صفحة 29).

وبناء على ما جاء في هذا الجزء من الدراسة اتضح لنا انخفاض ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الدولية والإقليمية المختارة والمتعلقة بتقييم المناخ الاستثماري، وهو ما يرجع إلى معاناة البيئة الاستثمارية الوطنية من العديد من المعوقات التي تمثل في مجملها عوامل طرد للاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي يبين لنا أن عزوف الاستثمار الأجنبي كان بسبب تردي بيئة الأعمال في الجزائر وانخفاض قدرتها على جذب وترشيده.

5. خاتمة:

توضع في خاتمة المقال تلخيصا لما ورد في مضمون البحث، مع الإشارة إلى أبرز النتائج المتوصل إليها، وتقديم اقتراحات ذات الصلة بموضوع المقال.

بذلت الجزائر خطوات جبارة في تهيئة مناخها الاستثماري ليكون مناسباً لتشجيع وترقية الاستثمار المحلي الأجنبي إلا أن النتائج المسجلة لا تعكس الأهداف المسطرة، لذا يتوجب على القائمين من صناع القرار إعادة النظر في وضع إستراتيجية واضحة ومتينة اتجاء هذه الاستثمارات، حيث لا يزال أمامنا الكثير للعمل من أجل زيادة جاذبية المناخ الاستثماري لرؤوس الأموال الدولية، واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي الأخير وبغية تطوير المناخ الاستثماري في الجزائر ليصبح أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية ارتأينا الخروج بمجموعة من التوصيات التالية:

- الاستمرار في عملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وإصلاح أسواق العمل ورفع مستويات التعليم والتدريب والإدارة للتخلص من الفساد، وتوفير محيط أعمال شفاف وخال من البيروقراطية والرشوة؛
- الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار وتبسيطه في تشريع واحد يكون منسجم في تشجيع النشاط الاستثماري؛ مع توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية؛
- ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار وتطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي واعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة يضمن توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية على أسس الجدوى الاقتصادية؛
- العمل على توحيد مجهودات المؤسسات والجهات المعنية بقضايا الاستثمار لتبسيط اجراءات إلى أقصى مدة، ومعالجة القضايا المتعلقة بالاستثمار والحد من تكلفتها كتسوية ملف العقار.
- تنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار من خلال جهود التعاون مع المنظمات الدولية، التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستشارية وانشاء مكاتب للترويج للنشطة محل الاستثمار في مختلف انحاء العالم.

6. قائمة المراجع:

Benachenhou, A. (2006). *Les Nouveaux Investisseurs*. (.. A. Design, Éd.)

Economy Profile of Algeria Doing Business, 2. (2019). *Economy Profile of Algeria Doing Business 2019 Indicators*. Récupéré sur <http://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/English/DB2018-Full-Report.pdf>

index, o. e. (2018). *index of economic freedom*. Récupéré sur <https://www.heritage.org/index/pdf/2018/countries/algeria.pdf>

The Global Competitiveness, R. 2.-2. (2018). *The Global Competitiveness Report 2017-2018*,. Récupéré sur <http://www3.weforum.org/docs/GCR20172018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2017%E2%80%932018.pdf>

الأعرجي كاظم سعد عبد الرضا. (أفريل 2006). واقع ومستقبل الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة كربلاء. (العدد 01)، 126.

الربيعي فلاح خلف علي. (2015). قياس وتحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق (1998-2013). *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية* (العدد 47)، 97.

الربيعي فلاح خلف علي. (2015). قياس وتحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق (1998-2013). *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية* (العدد 47)، 98.

العزاوي كريم عيسى حسان. (2016). أثر الاستثمار الأجنبي على نمو القطاع الصناعي في العراق (2003-2013). مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية (العدد3)، 182.

المؤرخ في 20/08/2001 الأمر رقم 03/01. الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

المادة 06 (05 11 1995)، الاتفاقية الجزائرية الفرنسية في مجال الاستثمار الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06 الصادرة بتاريخ 02/01/1994، والمرسوم الرئاسي رقم 95/346 للمؤرخ في 30/10/1995، المتضمن المصادقة على اتفاقية واشنطن 1995 المتعلقة بتسوية مناعات الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى 24، (66) أ. الرسمية الجزائر.

دليل الاستثمار، ف. أ. (2006). دليل الاستثمار في الجزائر. 2006، 44.

سي فضيل، أ. &، معمر، ح. (2017). حقيقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية. مجلة الاستراتيجية والتنمية (العدد7)، 112.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (18 10، 2022). الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. تم الاسترداد من <http://www.andi.dz/index.php/ar/connaitre-l-algerie>

محمد بن بوزيان، و خديجة، خورافي. (14 10، 2014). أثر السياسة الانفاقية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام اختبار التكامل المتزامن وعلاقات السببية. تاريخ الاسترداد 09 10، 2022، من مجلة الاقتصاد الإسلامية العالمية: <https://giem.kantakji.com/article/details/ID/598/print/yes/%2008/09/2018,%2023:43>

وادة راضية، و حليس عبد القادر. (24 10، 2018). متطلبات ترقية مناخ الاستثمار في الجزائر. (جامعة علوم الاقتصادية بوج بوعريج)، مداخل للملتقى الوطني حول دور الحوكمة الاقتصادية في تطوير القطاع الصناعي بالجزائر، صفحة 4.